

واقع السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر بين الرهانات والتحديات

The reality of the general policy of higher education in Algeria between stakes and challenges

يوسف بن حبيرش *

عزوز غربي

Azzouz Gherbi

Youcef Benhabireche

مخبر العلوم السياسية الجديدة

New Political Science Laboratory

جامعة المسيلة - الجزائر -

University of M'Sila – Algeria –

dzazzouz.gherbi@univ-msila.dz

youcef.benhabireche@univ-msila.

تاريخ الاستلام

تاريخ القبول للنشر

تاريخ النشر

Submission date

Acceptance date

Publication date

15/10/2024

27/12/2024

31/12/2024

ملخص:

تركز الدراسة على الدور الذي تبدله الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع التعليم العالي، ضمن بيان السياسة العامة على اعتبار أن السياسة العامة للتعليم العالي هي سياسة فرعية من السياسة العامة التي تهدف لتحقيق التنمية والاستجابة للمطالب المتزايدة للسكان المحلية تماشيا مع متطلبات السيورة المجتمعية التي تعرف ديناميكية غير متوقفة اقتصادية واجتماعية وحتى أخلاقية وحضارية، ولأن الدستور الجزائري يكفل حق التعليم لكل المواطنين الجزائريين ويؤكد على مجانيته، فإن الزيادة المستمرة للسكان تتطلب أن تواكبها زيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي لضمان التأطير الجيد، فالدراسة تنقسم إلى قسمين أساسيين حاول فيه الباحثان تقديم مفاهيم أساسية حول مفهوم سياسات التعليم العالي وخطوات إنجازها، أما الجانب الثاني من الدراسة فتم التركيز فيه على أبرز معالم السياسة الجزائرية إزاء التعليم العالي، ومختلف المراحل الأساسية التي مرت بها، لتلخص الدراسة إلى جملة من الاقتراحات والنتائج.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة؛ الجزائر؛ التعليم العالي؛ السوسيو إقتصادي.

Abstract:

Public policy is one of the most important basic axes that has received great attention from researchers and decision-makers in Algeria due to what it requires in addressing social issues and the effective role of the institutions concerned with it, in providing the appropriate climate in

* المؤلف المراسل

its preparation, as it is every governmental work for a group of programs carried out by this government or authority, in a specific sector in order to achieve a set of goals for society, where these programs differ in the higher education sector in terms of their reliance on a set of means and tools according to the desired goals, the preparation of public policy has become a kind of specialization in light of good governance, due to the social complexities. Which, in turn, contributed towards building socio-economic trends, aiming to achieve the principle of participatory democracy in public policy.

key words: Public policy; Algeria; Higher education; Socio-economic.

مقدمة:

تهدف مؤسسات التعليم العالي الجامعية إلى الاهتمام بنشر العلم والمعرفة داخل المجتمع وتكوين رأس المال البشري الذي يعد أهم ركيزة بالدفع نحو التنمية المستدامة، حيث تعد المؤسسات الجامعية المعاصرة اليوم من بين المؤسسات التي تساهم في رسم السياسات العامة للبلاد وصناعة القرار وذلك نظرا لتنوع وتخصص التكوين الأكاديمي والمتعدد المشارب الفكرية فيها.

تتنوع المخرجات التكوينية للمؤسسات التعليمية العالي الجامعية و وفق الرؤية الاستراتيجية بما يتوافق مع التطلعات الاجتماعية و التوجهات الاقتصادية التي تخدم المصلحة العامة بدرجة الأولى، والاقتصاد الوطني، وفق احتياجات و متطلبات سوق العمل من أفراد و مؤسسات لكن نجاح وتحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي الجامعي صار من الضروري إعداد سياسة عامة تتوافق مع التطلعات والتطورات العالمية والإمكانات المتوفرة وفق الأهداف المرجوة أو المحددة الوصول إليها ، حيث تختلف هذه السياسات العامة من دولة إلى أخرى حسب التوجه ونسبة الاعتماد على هذه المؤسسات التعليمية، خاصة في مجال التنمية المحلية منها، وتعد الدولة الجزائرية من بين الدول التي قطعت أشواط كبيرة في هذا المجال، حيث مر قطاع التعليم العالي الجامعي في الجزائر بعدة مراحل وتحديات حتى وصل إلى ما هو عليه، وتظم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة وستة (115) مؤسسة للتعليم العالي، وتظم أربعة خمسون (54) جامعة، تسعة (09) مراكز جامعية، تسعة و ثلاثون (39) مدرسة وطنية عليا ، ثلاثة عشرة (13) مدارس عليا للأساتذة.

تتجه السياسة العامة مؤسسات التعليم العالي نحو فرض مجموعة من الآليات و الأدوات أكثر جدية تعمل على الجودة في المخرجات ودفع بعجلة التنمية الاقتصادية لمواكبة التطورات الحديثة وتحقيق توجهها سوسيو إقتصادي مبني على سياسة عامة محكمة ومحددة الأهداف، وتحقيق الموازنة

وتقليص الفجوة بين المتطلبات اقتصاد المعرفة و مخرجات خاصة في مجال سوق العمل، مع إعادة النظر كذلك بين متطلبات وتوقعات المؤسسة التعليم العالي تكون أكثر حكمة والجودة الشاملة في طبيعة مخرجاتها وفق المعطيات المتاحة دون استيراد برامج لا تنطلق في معالجة القضايا ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي من عمق البيئة المحلية.

إن السياسة العامة الناجحة تعمل تحقيق الأهداف المرجوة منها وتجنب المجتمع الخسائر والمشاكل غير المتوقعة وفقدان الثقة بينه وبين صانع القرار، حيث تعاني المؤسسات التعليم العالي في الجزائر في صنع سياسة عامة تتوافق مع تطلعات علمية أكثر دقة وحدثة والتي هي موضوع إشكالية دراستنا: الى اي مدى يمكن ان تقود مضامين ومكونات السياسة العامة للتعليم العالي، استنادا لمعايير الجودة ووفقا لاعتماد اسس حوكمة، النتائج المرجوة منها في الجزائر؟
يندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

1. ماهي السياسة العامة ومميزاتها الناجحة؟
 2. ما هو واقع قطاع التعليم العالي في الجزائر؟
 3. كيف يمكن إعداد السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر وما هي اهم مراحلها؟
 4. كيف يمكن لصانع القرار أن يقوم بصنع وإعداد السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر تكون أكثر حكمة وتحقيقا للجودة الشاملة لتوجه نحو المجال السويو اقتصادي المبني على اقتصاد المعرفة؟
 5. ماهي الرهانات المستقبلية لصانع القرار في إعداد سياسة عامة أكثر نجاحا ومرونة في قطاع التعليم العالي في الجزائر؟
- للإجابة عن الاشكالية الرئيسة والاسئلة الفرعية اعتمد الباحثان على الفرضية رئيسية ومجموعة من الفرضيات الجزئي.

الفرضية الرئيسية:

بما أن السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر محصورة بين المؤسسات والقوانين المنظمة لها وهي غير ثابتة تتحكم عدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعي فيها، وتعتمد مركزية في اتخاذ القرار، فإن الحكامة وتحقيق الجودة لا يزال لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب.

الفرضيات الجزئية:

1. السياسة العامة هي مجموعة من البرامج الحكومية لها أبعادها وأهدافها.

2. بما أن المؤسسات التعليمية العالي في الجزائر تفتقر لحكمة فإنه يصعب تحقيق الجودة الشاملة و التوجه نحو المجال السوسيو إقتصادي .
 3. كلما كان إعداد وصنع السياسة العامة لمؤسسات للتعليم العالي في الجزائر وفق خطواتها ومراحلها والقوانين منظمة لها كان لازما تحقيق الأهداف المرجوة منها.
 4. كلما كان صانع القرار أكثر تخصصا واستقرارا في صنع وإعداد السياسة العامة للتعليم العالي كلما تحققت النتائج المرجوة من ورائه.
 5. سياسة العامة لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر تخضع للتطورات ورهانات مستقبلية على جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرض مجموعة من سلبيات ومعوقات تمنعها من تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- تمت معالجة هذه الدراسة بالاعتماد على المناهج التالية: المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن وبعض الاقتراحات مثل الاقتراب المؤسساتي والاقتراب القانوني. وللإجابة عن هذه الإشكاليات وتدعيم الفرضيات أو نفيها اعتمد الباحثان على الخطة المكونة من مبحثين: الأول حول الإطار العام والنظري للسياسة العامة والتعليم العالي في الجزائر والثاني نخصه للتحديات ومعوقات السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر.

المبحث الأول:

الإطار العام والنظري للسياسة العامة والتعليم العالي في الجزائر

تعد السياسة العامة من المواضيع الأكثر جدلا وصعوبة في تحديد مفهومها في حقل العلوم الاجتماعية عامة وحقل العلوم السياسية بصفة خاصة، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث الى محاولة تغطية كل ما يتعلق بالسياسة العامة وتحديد مفاهيمها¹، بداية من نشأتها، تعريفها ثم عناصرها وأخيرا خصائص السياسة العامة، كذلك تعالج الدراسة واقع التعليم العالي في الجزائر منذ نشأته اعتماد على مراحل التطورية والقوانين المنظمة له. وسيتم في هذا المبحث تحديد الإطار المفاهيمي للسياسة العامة من حيث تحديد مفهومها وتطورها وأهميتها وخطواتها وأهدافها وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة

الفرع الأول: فلسفة تدبير السياسة العامة

إن طبيعة التي كان فيها الجدل محتدما حول الأسبقية بين العلم التأصيلي والممارسة الميدانية، فالسياسات العامة وممارسة تدبيرها يمكن القول أنها سابقة للتأصيل النظري العلمي،

فظهر المجتمعات البشرية في عهدها الأول كان الامر يستلزم مجموعة من الضروريات حتى تستمر هذه المجموعة في ممارسة وظائفها وضمان استمراريتها وتطورها وتكيفها مع الظروف التي وجدت عليها وحتى الظروف المستجدة والطارئة، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع سياسة عامة نابعة من خصوصية المجتمع، وهو ما يطلق عليه البعض التدبير، التدبير الأمني لحفظ الامن وما يستلزمه من متطلبات تحتاج إلى تخطيط وإجراءات مسبقة وآنية ولاحقة، ويوجد ما يعرف بتدبير أمن الغذاء وغيرها من الضروريات الأخرى التي وجدت مع المجتمعات البشرية في حالتها الأولى، ومن هذا المطلق ممارسة السياسة العامة كانت من البدايات الأولى للمجتمعات البشرية، وكان يضطلع بها صاحب السلطة الشيوقراطية وكانت حصرا له أو امتياز الإلهي على اعتبار أنه الأدري والأحرص على تلبية حاجيات المجتمع، لتتطور مع تطور السيورة المجتمعية، وتطور نظريات الحكم ومعها تطورت رسم السياسات العامة وتطور الفاعلين معها².

الفرع الثاني: صنع السياسة العامة للتعليم العالي:

قبل التطرق لصنع السياسة العامة للتعليم العالي، والتي هي سياسة فرعية لا بد من تعريف السياسة العامة التي يتفق أغلب الباحثين على أنها مجموعة المبادئ والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل ضمان مصالحها الداخلية والخارجية بما يتماشى وأهدافها والقواعد الدستورية التي تنظمها، وعليه فرسم السياسة العامة تختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها ومحددات موارد واحتياجات ساكنتها، وموقعها من المنتظم الدولي، لكن في الخطوات أعداد أو رسم السياسة العامة تكاد تكون موحدة ولا اختلاف بينها إلا في بعض الجزئيات القليلة التي لا يمكن لها أن تؤثر بجوهر الحال على الهدف العام للسياسة العامة، وفيما يلي الخطوات الأساسية لرسم السياسة العامة³:

- تحديد المشكلة
 - جمع البيانات
 - تحديد البدائل الممكنة والإمكانات المتاحة.
 - اختيار البديل الأنسب وتطبيقه
 - مراقبة البديل ومتابعته
 - تقييم البديل والسياسة العامة المطبقة ككل.
- وذاات الخطوات يتم تطبيقها على السياسات الفرعية الأخرى، وهناك بعض الباحثين والدارسين من يضيف عنصر أو عنصرين آخرين لتنقيد رسم السياسة العامة من قبيل تجريب البديل المختار،

قبل تطبيقه على الأرض، وهناك من يضيف أيضا عنصر تقويم السياسة العامة، لكن في الغالب الخمسة المذكورة سلفا هي المتفق عليها وهي الأساسية.

أ - صنع سياسات التعليم العالي أدواتها خطواتها والمشاركين فيها:

يرتكز مفهوم صنع سياسة التعليم العالي، على التدابير الحكومية المتخذة إزاء هذا القطاع من توفير لمنظومة قوانين ناظمة لنشاطه، وبناء الهياكل والمرافق الضرورية اللازمة وتوفير الكادر التأطيري لتكوين راس مال بشري يمتاز بالجودة والتنوعية ويكون له العائد على التنمية الوطنية⁴. وبرز الاهتمام برسم سياسات التعليم العالي في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أين عم الخراب كل أجراء أوروبا الغربية التي كانت مسرحا حقيقيا للحرب، وكانت الحاجة لمباشرة عمليات التنمية أكثر من ضرورة لاستعادة المكان، فبرزت الجامعات بقوة في حل مختلف مشكلات المجتمع ودفع الحركة الاقتصادية والتسابق نحو براءات الاختراع، ولتحقيق هذا الهدف وتمكين الجامعة من الاضطلاع بدورها الحقيقي بدأ العمل على رسم سياسات عامة خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، من خلال رصد ميزانيات هامة، وتحديث مقاييس التدريس التي يتلاقها الطلبة الجامعيين، والعمل على استقطاب هيئة تدريس تمتاز بالكفاءة والجودة والعائد الحقيقي، ولتحديد معالم ورسم سياسات التعليم العالي لا بد من اتباع الخطوات المذكورة سابقا وتكييفها مع احتياجات القطاع، ولا يكفي القيام بالخطوات حتى تحقق أهدافها إذ لا بد من مداخل تساهم وتساعد على ضمان نجاح رسم السياسات العامة للتعليم العالي⁵:

أ-1 مدخل الجودة الشاملة: ويرتكز هذا المدخل على أن السياسات العامة لا بد أن تقوم على معايير الجودة الشاملة ومؤشر الايزو للتعليم العالي، فالجودة الشاملة تبدأ من جودة صنع السياسة العامة، أي جودة الطاقم المشرف على وضع الاجندة جودة القوانين جودة هيئة التدريس واتناجها العلمي، جودة الهياكل والمرافق وجودة المقررات التدريسية.

ب-2 مدخل الحكامة والرشادة: وهو لا يقل أهمية عن الجودة الشاملة، فالحكامة تضمن المساءلة والشفافية والنزاهة ووضع الافراد المناسبين في أماكنهم، وتقف أما الهدر والاسراف، وهو ما يحدث لدى عديد من دول العالم لا سيما العالم الثالث أين يتم تخصيص ميزانيات معتبرة وجهود كبيرة، لكن تفشل السياسات العامة لبناء منظومة تعليم عالي فعالة وتحقق أهدافها ويرجع الامر لغياب الحكامة وتطبيق مبادئها وأسسها⁶.

ب-2 مدخل إعادة الهندسة: فمدخل إعادة الهندسة للتعليم العالي، يضمن أن تكون هذه المنظومة مواكبة للتغيرات الحاصلة على البيئة الدولية والتطور الحاصل في الجامعات الراقية خصوصا

في ظل الرقمة وحرية المعلومات، وإعادة الهندسة تعمل على تهيئة الجهود السابقة وتحسينها وتطوير برامج التكوين والتدريس في الجامعات، ويمكن الأخيرة من التنافسية العالمية ودخول التصنيف المتخصص للجامعات، ويعطي رؤية واضحة للقائمين على رسم السياسات العامة للتعليم العالي أين تنتجه جهودهم ومدى تحقيق أهدافهم⁷.

ب المشاركون في صنع السياسات العامة للتعليم العالي:

يمكن القول أن المشاركين في رسم السياسات العامة للتعليم ينقسمون إلى فاعلون رسميون وفاعلون غير رسميين، لكن تعاون جهودهم من شأنها أن تعطي نتائج جيدة لرسم سياسة عامة فعالة للتعليم العالي⁸.

أ- الفاعلين الرسميين: ويمثلون خصوصا في الهيئات الرسمية، من سلطات تنفيذية حكومية باعتبارها المسؤول الأول عن بيان السياسة العامة، وهيئات تشريعية، ودوائر قضائية يضاف إليهم السلطات الإدارية وكل من له صفة الرسمية، وله علاقة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة العامة للتعليم العالي.

ب- الفاعلين غير الرسميين: ويمثل على وجه الخصوص في النقابات أساتذة التعليم العالي، واتحادات الطلبة، هؤلاء المعنيين بشكل مباشر عن صنع السياسات العامة، كما تشارك الأحزاب السياسية والراي العام في صنع سياسات التعليم العالي، على اعتبار أنها قضية مجتمعية تمس المجتمع قبل أن يكون لها دور في إنجاحها وتحقيق أهدافها.

ج تقييم صنع السياسة العامة للتعليم العالي:

إن عملية تقييم السياسة العامة هي ضرورة لضمان نجاحها واستمراريتها ومدى تحقيق الأهداف المرصودة، وفي العادة عملية تقييم السياسة العامة للتعليم العالي تقوم بها الهيئات الحكومية التنفيذية، عن طريق لجان يتم تعيينها وفق شروط وضوابط معينة وغالبا ما تكون هذه اللجان تتبع للهيئات الحكومية ذاتها، وفي بعض الحالات عملية التقييم تقوم بها اللجان البرلمانية ووفقها يتم مساءلة الحكومة والجهاز التنفيذي عن الأهداف التي حققتها السياسة العامة للتعليم العالي وفق الإمكانيات المتاحة لها، وهذا الاجراء يعمل به في غالبية دول العالم بما فيها بعض الدول المتقدمة، لكن في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول التي يشكل فيها القطاع الخاص للتعليم العالي عصب السياسة العامة، عملية التقييم تكون مختلفة، حيث أن هناك مؤسسات خاصة لا تتبع للدوائر الحكومية هي التي من تقوم بعملية التقييم وتقدم تقريرها لرئاسة الجامعة ووفق التقرير تتم مباشرة الإصلاح وإعادة النظر في السياسة العامة، وتلجأ هذه الجامعات الخاصة

لهذا النوع من التقييم من أجل إعطاء مصداقية أكبر لعمل هذه الجامعات وضمان الحصول على التمويل واستقطاب أحسن الكفاءات للتدريس فيها والطلاب من جميع انحاء العالم ومصدقية أكبر للشهادات ومستوى التكوين التي تقدمه هذه الجامعات الخاصة⁹.

كما ساهم التصنيف المتخصص للجامعات الدولية أداة جديدة للتقييم، ووفق المؤشرات التي ينشرها كل تصنيف يتم تقييم السياسة العامة للتعليم العالي، فهناك التصنيف يقدم معايير مقبولة يعتمد على مقروئية ونسبة الاطلاع على موقع الجامعة والمنشورات العلمية على خط النت¹⁰، وللإشارة عديد الجامعات الجزائرية حققت فيه نتائج طيبة ومراتب مقبولة وصلت حتى أقل من ألفين في ترتيب يضم قرابة ثلاثين ألف جامعة معتمدة لدى منظمة اليونسكو، بعدها انتقلت الجامعات الجزائرية للتنافس على التصنيفات التي ترفع مستوى المعايير وبالفعل تمكنت بعض الجامعات الجزائرية نفسها في تصنيف التايمز، ويبقى التحدي الأكبر الوصول الى تقييم جامعة شغنهاي الذي تتنافس اعرق الجامعات العالمية على مكانة فيه، ولا يمكن ان يتحقق هذا الامر إلا بأخذ عين الاعتبار نتائج التقييم المتوصل إليها، في اصلاح بيان السياسة العامة، فالجامعات لم تعد في بيئة مغلقة كما كان سابقا في القرن الماضي، فشبكة النت والعولمة والتسويق الجامعي زادت من حدة التنافس وتحديث المقررات التدريسية وزيادة النشر العلمي والتنافس على استقطاب الكادر التدريسي الكفو وحتى الطلبة أصحاب العلامات الممتازة¹¹.

والتقييم عملية تتضمن داخلها عديد الخطوات ويجب ان تكون مدروسة والهدف منها واضح فبدون التقييم لا يمكن معرفة نجاعة السياسة العامة التي تم رسمها.

المطلب الثاني: المراحل التطورية للمؤسسات التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال

لقد مر قطاع التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل تراوحت بين تغيير في القوانين المنظمة وتغير كذلك في الهيئات المختصة يمكن إجمالها على النحو التالي:

1- المرحلة الأولى منذ بزوغ الاستقلال إلى غاية سنة 1970:

امتازت هذه المرحلة في إرساء مجموعة من القوانين المنظمة والمؤسسة لقطاع التعليم العالي وكان أبرزها المرسوم رقم 121/63 المؤرخ في 18 أفريل 1963م الذي أعطى الضوء لبروز مؤسسة التعليم العالي ك مديرية من مديريات وزارة التربية أنداك إضافة صدور مرسوم 208/65 المؤرخ في 12 أوت 1965م الذي أكد على البناء الهيكلي لمديرية التعليم العالي الي أصبحت تتكون من أربع مديريات عكس باقي المديريات وكذلك صدور المرسوم 185/67 و المؤرخ في 14 سبتمبر 1967 الذي أعطى لها مكانة مرموقة في التصنيف العامة للوزارة التربية.

2- المرحلة الثانية من 1971 إلى غاية 1980:

وتتميز في هذه المرحلة كان توجه النظام الجزائري منصب على الصناعة وتأمين المحروقات وصدور مجموعة من الإصلاحات سنة 1971 والتي كان الهدف منها العمل على تكوين طاقات ونخبة وطنية توكل مهمة تكوين العمال لتنمية مختلف القطاعات وكان العمل موكل للوصول بهذه الإصلاحات مشاركة الأساتذة والطلبة و الإداريين في تسيير مؤسسات التعليم العالي، غير أن صدور المرسوم رقم 35/71 المؤرخ في 20 جانفي 1971م والذي أشار لأول مرة الإعلان عن تأسيس إدارة مركزية وزارية خاصة لقطاع التعليم العالي وكانت الإدارة المركزية تحت سلطة وزير التعليم العالي و البحث العلمي .

المرحلة الثالثة من 1981 إلى غاية 2003:

في هذه المرحلة كانت مجموعة من التغيرات والتحولت الجذرية في قطاع التعليم العالي وصدور مجموعة من المراسيم التنظيمية التي كانت تهدف أساسيا اللامركزية في التكوين وتحقيق التوازن الجهوي وإحداث قفزة نوعية في جميع أنحاء الوطن بإنشاء جامعات ومراكز جامعية في بعض ولايات الوطن وهذا كان أد أهم أسباب الإصلاحات السابقة.

المرحلة الرابعة 2003 إلى غاية ويومنا هذا:

وفي هذه المرحلة تم الإعلان على تطبيق نظام LMD وهو نظام تكويني يختلف عن ظام الكلاسيك من حيث التكوين ومن حي المدة الزمنية رغم أن بداياته كانت في بعض الولايات ليتم بعد ذلك في جميع ربوع الوطن والملاحظ أن تزايد عدد الجامعات في هذه المرحلة بوتيرة متسارعة في سنة 2006 كان عدد الجامعات وحدها 27 جامعة بعدما كان سنة 2000 بتعداد قدره 13 جامعة ليرتفع في الوقت الحالي 54 جامعة سنة 2024 وحتى حجم الاتفاق العام هو الآخر تزايد بوتيرة أكبر من سابقتها.

المبحث الثاني:

التحديات ومعوقات السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر.

تعد سياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر هي المسؤولة عن مسار المؤسسات التعليمية العالي في الجزائر فالنجاح مرهون بالصياغة وإعداد وتنفيذ والتقييم الجيد لها، رغم وجود من مجموعة من العراقيل تحول دون ذلك، وهذا سوف تتناوله الدراسة في هذا المبحث في إبراز التحديات الواجب توفرها لنجاح مسار السياسة العامة للتعليم العالي كما نبرز مجموعة من المعوقات الواجب

كذلك تفاديها للنهوض بقطاع التعليم العالي والظفر به بمكانة مرموقة في مصاف الدول المتطورة والحديثة المفتحة.

المطلب الأول: التحديات السياسية العامة للتعليم العالي في الجزائر

إن سياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر لا تزال تتجاذب بين مجموعة من التحديات لتحسين إدارة المؤسسات الجامعية وزيادة فعاليتها وكفاءتها، والعمل على تحسين جودة مخرجاتها التي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته والافتتاح على التوجه السوسيو إقتصادي لضمان التمويل الخاص بالقطاع وتعدي الرهانات السلطوية التي كان لها تأثير بالغاً على مسار المؤسسات التعليمية العالي في الجزائر.

الفرع الأول: تحديات ذات تأثير داخلي

تتقاطع مجموعة من التحديات ذات تأثير داخلي على مسار السياسة العامة من حيث إعدادها إذا لا بد من توفرها قبل ذلك كلها من بين هذه التحديات نجد:

1- حوكمة مؤسسات التعليم العالي:

لا تزال الدراسات تحول حول تحديد مفهوم دقيق وشامل لحوكمة مؤسسات التعليم العالي إلا أنها تتفق حول إعطاء مجموعة من الركائز الواجب توفرها تشمل مجموعة من الإجراءات والمقاربات القانونية والتدابير الوقائية الواجب إدراجها داخل هذه المؤسسات لتحقيق تنمية وذلك من خلال تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة وسياسة الإفصاح عن المعلومات وقياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجميع في ذلك ويشمل المقاربات الحديثة لتسييرها.

2- إدارة الجودة الشاملة:

فلسفة إدارية عصرية حديثة تعتمد على المهارات الإبداعية والجهود الجماعية للوصول إلى المستوى المطلوب مروراً بالعمليات والأداء الصحيح والمتقن وانتهاء بالتطوير والتحسين المستمرين، وهذا ما دعا العديد من الجامعات إلى السير نحو تطبيقها للوصول إلى الجودة ورضا المستفيدين منها¹² ودافع وراء ذلك هو الاقتصاد العالمي الموجه، التكنولوجيا وتداعياتها الحديثة وكل ما يترتب عن ذلك.

3- إدارة المعرفة:

ويقصد بها في مؤسسات التعليم العالي على أنها إنتاج المعرفة واستثمارها ونشرها لتكون أداة للإثراء في جميع مجالات النشاط العلمي.

4- الإدارة بالأهداف

إنه أسلوب يعمل على دمج الجميع في قطاع التعليم العالي من إداريين وطلبة وأساتذة قطاع العام والقطاع الخاص المشاركة في وضع قواعد وتحقيق الأهداف المنشودة قائماً على مبدأ التعاون والثقة المتبادلة والرغبة في العمل.

الفرع الثاني: تحديات ذات التأثير الخارجي

لا يمكن الإغفال على التحديات الخارجية التي لها تأثير قبلي لسياسة العامة خاصة في قطاع التعليم الذي موضوع الدراسة يتجه الباحثان إلى الاهتمام البالغ لهذه التحديات كونها هي المسؤولة بدرجة كبيرة على مخرجات السياسة العامة للقطاع ومدى رضى الجمهور عليها يمكن تعددها فيما يلي:

1- التمثيل الوزاري والبرلماني بغرفتيه داخل النظام الجزائري:

كلما ظفر القطاع التعليم العالي بحقائب وزارية داخل النظام السلطوي الممثل للحكومة كلما كان تأثيرها إيجابي على السياسة العامة للقطاع، كذلك تعد قوة التمثيل البرلماني في قوة سن القوانين والمقترحات التي تخدم القطاع.

2- احتواء المنظمات وقوة المجتمع المدني:

كلما كان نسبة الوعي والمشاركة السياسية للمجتمع المدني كانت مدخلات السياسة عامة سليمة وفعالة.

3- حجم النفاق العام والبحث عن موارد ذاتية للقطاع:

كلما كان التوازنات الاقتصادية ذات بعد استراتيجي مدروس زدا تدفق موارد المالية وبالتالي الابتعاد عن الاحتكار السلطوي.

4- البحث عن تكتلات دولية وإقليميه وفق الإمكانيات المتاحة:

هذه التكتلات تضمن المواكبة المستمرة للساحة العالمية والدولية ومراقبة كل التطورات والأحداث التي تضمن الاستقرار لبيئة الداخلية والخارجية في تحديد معالم السياسة العامة ومخرجاتها الفعالة.

المطلب الثاني: معوقات السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر.

تعاني السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر من عدة معوقات تحول في كل مرة دون الوصول إلى النتائج المرجوة منها رغم تعدد البناء الهيكلي الذي يشمل جميع مؤسسات التعليم العالي ووتيرة تزايد حجم النفاق العام مقارنة بباقي القطاعات، تشمل كذلك الهيكل الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: المعوقات الداخلية للسياسية العامة للتعليم العالي

- 1- يقصد به تلك المعوقات التي تكون مسؤولة على طبيعة واتجاه مدخلات السياسة العامة ووجودها يكون تأثيرها بالسلب في نجاح العملية ومراحلها على وجه العموم نذكر منها:
- 2- حوكمة مؤسسات التعليم العالي تفتقر لجميع مبدئها في استثناء المسائلة المالية في القطاع التعليم العالي فقط
- 3- ضعف التكوين والرؤى الاستراتيجية ذات الاستشراف الهادف والاكتفاء بمعالجة وتكيف مع المشاكل الوقت الراهن.
- 4- لا تزال الجودة الشاملة تبحث عن مكانة لها في قطاع التعليم العالي فهي مكلفة مع قلة التمويل إضافة - معايير قياس الجودة غير واضحة ومتجددة لقياس مدى التقدم والإنجاز.
- 5- الفجوة الرقمية وتداعيات العولمة تكنولوجيات الحديثة.
- 6- - عدم انسجام العلاقة بين الإدارة والعاملين في الجامعة.

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية للسياسية العامة للتعليم العالي

- ويقصد بها تلك المعوقات التي لها تأثير مباشر على السياسة العامة في قطاع التعليم العالي وهي تختلف من قطاع لآخر على حسب طبيعة وتوجهات القائمين عليه
- 1- عدم التوازن بين السلطة التنفيذية وأوليتها على السلطة التشريعية بسبب هيمنة الأولى عن الثانية حالت دون الوصول إلى ما هو مطلوب في جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التعليم العالي أصبحت صياغة السياسة العامة لأي قطاع تقوم على اعتبارات وتوجهات سياسية غير مدروسة
 - 2- لا يزال صانع القرار في إعداد السياسة العامة لقطاع التعليم العالي في علاقة سيطرة وتخوف من أصحاب القطاع من أساتذة ومكونين وبالتالي يتحكم صانع القرار في المؤسسات التعليم العالي.
 - 3- ضعف الكوادر والإطارات في القدرة الاستشرافية على متطلبات السياسة العامة لقطاع التعليم العالي وهذا ما يعالني منه معظم دول العالم الثالث بما فيك ذلك الدولة الجزائرية.
 - 4- التبعية والهيمنة الخارجية تلقي بظلالها على التقليد غير مدروس والمثثلة في تطبيق برامج مباشر دون التدرج أو تكيف مع تغيراتها التطورية ومعرفة مواطن القوة والضعف وفي نجاحها أو فشلها
 - 5- - إهمال كفاءة هيئة التدريس عند اختياره لتنفيذ أعمال معينة مما يساعد على عزوف هذه النخبة وتوجه نحو الخارج
 - 6- لا يزال مشكل التمويل عائقا لقطاع التعليم العالي حيث مزال يعتمد على المداخل الحكومية فقط مما يؤثر بالسلب على البحث العلمي ويصبح مرهون بما تنفقه الحكومة في مسالتها في حجم الإنفاق العام

الخاتمة:

لا بد من الاعتراف بأن السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر لا تزال تعاني من احتكار السلطة الذي يحول بصفة مستمرة دون الوصول إلى سياسة عامة ناجحة وفعالة للقطاع، ويتضح جليا ذلك في طبيعة الإصلاحات المنتهجة التي كانت أحادية الجانب في أغلب الأحيان وكانت تخضع لإملاءات سياسية تعالج مشاكل ظرفية دون دراسة مستقبلية.

على صانع القرار إعادة النظر في قطاع التعليم العالي فهو أحد أهم القطاعات الواجب الاهتمام بها صحيح أن قطاع التعليم العالي قد قطع أشواطا كبيرة في رقمنة الإلكترونية في شقيها الإداري والبيداغوجي وهذه تحسب للقطاع وتدل على أن هناك توجه حديث غير أن ذلك غير كاف.

بناء عليه يقترح الباحثان مجموعة من الاقتراحات:

- يجب المرونة في احتكار وهيمنة السلطة التنفيذية خاصة في إعداد السياسة العامة من حيث الإعداد إلى غاية عملية التقييم في جميع القطاعات وبصفة خاصة قطاع التعليم العالي.

- حوكمة مؤسسات قطاع التعليم العالي لتشمل جميع المبادئ دون الفصل فيما بينها.

- الدفع بمؤسسات التعليم العالي بتوجه السوسيو إقتصادي وذلك جعل المؤسسات الجامعية منبعها المجتمع وموضوعها المتطلبات العصرية وفق رؤى أكثر فاعلية وذلك في أطر السياسة العامة للقطاع التعليم العالي.

- الانتقال بالجودة الشاملة الفعلية في المناهج الدراسية والتكوينية تجعلها أكثر تنافسية خارجيا كما هي داخليا

- التوجه بالقطاع إلى الاعتماد على الإدارة بالأهداف أو المقاربة بالكفاءة سواء في التدريس بين الأساتذة والطلبة دون استثناء الطاقم الإداري في العملية هذه كذلك

- يجب العمل على إيجاد مصادر لتمويل للقطاع التعليم العالي وعدم الاكتفاء بالإنفاق الحكومية، على صانع القرار هذه أحد أهم النقاط الواجب دراستها والأخذ بها.

الهوامش:

1 أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،

ط1 سنة 2002 ص162

2 كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة. عمان: الدار العلمية الدولية 2001.

- 3 حمودة بن رجب القليبي، هندسة المناهج التعليمية. البرنامج العربي لتطوير مناهج التدريس وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال في التعلم، وثيقة مرجعية أبريل 2013.
- 4 حامد عمار، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب ط 1 1996.
- 5 بسان فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ط 1 2003.
- 6 عبد القادر بن عبد الله الفتوخ، "مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة" وزارة التعليم العالي للمملكة العربية السعودية.
- 7 فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة. مصر الجديدة: إيتراك للنشر والتوزيع ط 1 2000.
- 8 خالد أحمد الصرايرة، ليلي العساف، " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق " المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي الأردن، العدد الأول 2008/2007.
- 9 عبد الرحمن محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان" مجلة الباحث جامعة ورقلة عدد 13 سنة 2013.
- 10 عبد الحكيم بزاوية، عبد الجبار سالمي، "جودة التعليم العالي في ظل تحقيق مبادئ الحوكمة تجربة المملكة المتحدة في حوكمة الجامعات" ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة في الجامعة: تقييم أساليب الحوكمة في التعليم العالي، جامعة وهران يومي 03-04-2011
- 11 أحمد بن يحيى الجبيلي، "السرقعة العلمية ما هي وكيف أتجنبها"، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة. جامعة الامام محمد بن سعود المملكة السعودية العدد 8 السنة 1433 هـ
- 12 (مهدي صالح مهدي السامرائي)، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. العراق: الناكرة للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 147.